

# ليبيا تخطط أوراق الاقتصاد المشلول بزيادة أسعار الوقود

## مؤسسة النفط تناور لخفض إمدادات الجيش الليبي بحجة مكافحة التهريب

دخلت المؤسسة الليبية للنفط في مغامرة جديدة برفع أسعار الوقود للاستخدام التجاري، قائلة إنها تهدف لإصلاح نظام الدعم والحد من التهريب، لكن محللين وجدوا في اقتصارها على وقود الكيروسين، مناورة جديدة لتقليص إمدادات الجيش الوطني الليبي. وأكدوا أن انحياز المؤسسة لحكومة الوفاق أصبح يهدد بتقسيمها.

طرابلس - أعلنت حكومة الوفاق الوطني في العاصمة الليبية طرابلس عن زيادة سعر وقود الكيروسين بشكل كبير للاستخدام الصناعي والتجاري في أول خطوة قالت إنها تهدف لخفض فاتورة دعم الوقود ومكافحة التهريب. وقالت وزارة الاقتصاد إن "سعر اللتر الواحد سوف يرتفع إلى 0.85 دينار ليبي" أي ما يعادل 0.6 دولار بالسعر الرسمي. وأضافت أن ذلك "يعادل تكلفة الإنتاج".

وذكرت الوزارة أن سعر الكيروسين للاستخدام المنزلي سيظل عند المستوى القديم البالغ 0.15 دينار إلى حين استبداله بدعم نقدي لمنتجات أخرى مثل البنزين والديزل وهو ما سيتم قريباً.

تيم إيتون

اختيار الكيروسين لبدء الإصلاح يؤكد صلتها بالنزاع على البريقة



وقال محللون إن القرار يرتبط بمناورات سابقة من قبل المؤسسة الليبية للنفط، التي تزعم الحياد بين أطراف النزاع في الشرق والغرب، بعدما خفضت إمدادات الكيروسين إلى المنطقة الشرقية، في محاولة لتقليص إمدادات سلاح الجو في الجيش الوطني الليبي. وأكدوا أن زياد المؤسسة على انحياز المؤسسة لحكومة الوفاق المدعومة من ميليشيات في العاصمة الليبية طرابلس يزيد من احتمال تقسيم المؤسسة التي واصلت حتى الآن إدارة ثروات النفط الليبية.

ومن المتوقع ألا تحدث زيادة الأسعار للاستخدامات التجارية والصناعية فارقاً كبيراً، بسبب شلل الاقتصاد وقلة تلك النشاطات.

وتتولى المؤسسة الوطنية للنفط إدارة قطاع النفط والغاز الليبي الذي يدر غالبية إيرادات البلاد وهي من المؤسسات الرئيسية، التي تعتبرها القوى العالمية حيوية للحيلولة دون تعمق الانقسامات في ليبيا. وسبق أن اتهمت حكومة شرق ليبيا في طبرق، المؤسسة النفطية المملوكة للدولة باستهدافها من خلال خفض إمدادات الكيروسين إلى الشرق في محاولة لعرقلة نشاط سلاح الجو التابع للجيش الليبي. ويرى خبراء أن هذه الخطوات سوف تقاوم الأزمة بين طرابلس وطبرق وأنها تؤكد انحياز رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله لحكومة الوفاق الوطني. ولا يستبعد مراقبون أن يتخذ الجيش الوطني الليبي، الذي يسيطر على الموانئ والحقول النفطية، رد فعل على الخطوة التي اتخذتها الحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على إنتاج النفط، وخاصة في حقول شرق البلاد.



نقطة تماس حساسة

وتؤكد حكومة الوفاق الوطني أن الإجراءات تهدف إلى إصلاح الدعم واستبداله بمدفوعات نقدية وذلك في جزء من حزمة إصلاحات اقتصادية تعهدت بها منذ وقت طويل. وتزايد في الأشهر الأخيرة الدعم الإقليمي والدولي للجيش الوطني الليبي بسبب نفوذ ميليشيات مسلحة في طرابلس وهيمنتها على حكومة الوفاق الوطني. لكن المجتمع الدولي لا يزال يصر حتى اليوم على وحدة المؤسسات السيادية في طرابلس مثل البنك المركزي والصندوق السيادي إضافة إلى المؤسسة الليبية للنفط.

موازيها في البريقة بعد اتهام طرابلس بعدم إرسال إمدادات وقود كافية خاصة وقود الطائرات إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها وهو ما نفتته المؤسسة الوطنية للنفط. ويستخدم الجيش الليبي مادة الكيروسين كوقود للطائرات مما يجعل من هذه الخطوات تهدد مصالحه العسكرية والاقتصادية. وحاولت الفصائل التي تتخذ من شرق البلاد مقراً لتسويق النفط على نحو مستقل وقشلت بفعل عقوبات دولية في وقت يشكل فيه النزاع على البريقة تهديداً جديداً لوحدة المؤسسة الوطنية للنفط.

لجيش الليبي وبالتالي إضعاف سيطرته على إنتاج النفط. وقال تيم إيتون المحلل المختص في شؤون ليبيا في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) إن "اختيار الكيروسين لبدء الإصلاح يشير إلى صلة بالنزاع على البريقة خاصة أن حكومة طرابلس ذكرت أن إصلاحاتها يتعين إرجاؤها إلى حين انتهاء النزاع الحالي". وأشار أيضاً إلى أن "غالبية الكيروسين تذهب إلى السوق السوداء المحلية حيث قد يؤدي خفض الدعم إلى ارتفاع الأسعار". وكانت السلطات المنافسة في الشرق قد استست في الآونة الأخيرة كياناً

وسبق للجيش أن أوقف العام الماضي تصدير النفط احتجاجاً على وصول عائداته إلى مجموعات متطرفة تهجمه، قبل أن يعيد التصدير بعد ضغط دولي. وتتفق حكومة الوفاق الوطني في طرابلس مع المؤسسة النفطية في إجراءات زيادة سعر الكيروسين، وتؤكد أن الهدف المعلن من قرارها وهو محاصرة التهريب والحد من التجارة غير القانونية للوقود. لكن المسؤولين في حكومة الشرق يقولون إنها شعاعات فضفاضة تخفي أهداف الحكومة والمؤسسة الوطنية للنفط في تطويق الحركة العسكرية

## البطالة العربية مشكلة كبيرة للدول الغربية

في قدرته على تحقيق إصلاحات كبح البطالة. ورغم ثروة النفط الجزائرية، بنمو الاقتصاد ببطء شديد لا يسمح بتوظيف الكثير من أغلبية من هم دون الثلاثين. أما المغرب، فقد عانى من اضطرابات، فبعد أشهر من حراك الريف، قام بعدها الملك محمد السادس بعزل بعض أهم الوزراء لتسببهم في بطء تنفيذ مشروعات التنمية في المنطقة. كما دعا إلى وضع نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، لكن لم تقدم الأحزاب السياسية بأي مقترحات. وخلص الشرعي إلى أن بطالة الشباب تمثل العامل المشترك بين الدول الثلاث كمصدر للاضطرابات الاجتماعية.



أحمد الشرعي

ويرى المستشار في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن العاطلين سينضمون إلى الجماعات المتطرفة أو سيهاجرون، وهم يمثلون تهديداً لاستقرار الدول الصناعية. وأكد أن الدول الغربية في حاجة ماسة إلى مساعدة من الغرب من خلال التجارة الحرة والمساعدات الفنية والاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن المعونات. وقال إن "مستقبل هذه الدول في خطر، ومستقبل أميركا في خطر أيضاً". وكانت ألمانيا قد كشفت في يوليو العام الماضي أنها تعتزم تقديم دعم مالي للشركات التي تستثمر في أفريقيا في إطار "خطة مارشال" جديدة تأمل بأن تعالج الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين بالرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. ولكن لدى المتظاهرين قليل من الثقة

القاهرة - حذر خبراء من تفاقم مستويات البطالة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي لم تعد مشكلة للحكومات العربية فقط، بل تؤثر على الدول الغربية لأنها تغذي ظاهرة الهجرة. وتبذل دول عربية جهوداً كبيرة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص عمل للشباب، لكن الظروف غير المواتية التي تشهدها المنطقة تعرقل جهودها. وأصبحت قضية البطالة في المنطقة مشكلة كبيرة للدول الغربية وهي تحاول مساعدة حكومات المنطقة على معالجتها لتجفيف أسباب الهجرة، التي أصبحت تثير مشاكل كبيرة في الدول الغربية. ونسب تحليل مجلة "ذا ناشونال" استريست الأميركية للكاتب المغربي أحمد الشرعي قوله إن "الشباب والعاطلين في 3 دول هي تونس والجزائر وليبيا يمثلون تهديداً للدول الغربية والغربية وأميركا الشمالية".

وأضاف الشرعي، العضو بمجلس إدارة المجلس الأطلسي، أنه رغم النجاحات التي شهدها تونس، لم تستطع الديمقراطية التخلّص من الإسلاميين، أو بقايا نظام الرئيس الأسبق، الراحل زين العابدين بن علي، وكلاهما يهددان مستقبل البلاد. واستبعد أن تسفر الانتخابات الأخيرة في تونس عن أي تغيير حيث سيبسط الإسلاميون على البرلمان، وهو ما يشل قدرة أي حكومة على توفير النمو الاقتصادي المطلوب لخلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل. وفي ما يتعلق بالجزائر، ما زال الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي تعمل بنجاح بعد الحراك الشعبي الذي أطاح بالرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. ولكن لدى المتظاهرين قليل من الثقة

## لجنة اقتصادية ومجلس أعمال مشترك بين السعودية والسلطة الفلسطينية

باريس الاقتصادية" الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994 والذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. وتشير إحصائيات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أن الأراضي الفلسطينية تستورد سنوياً نحو 130 ألف عجل من إسرائيل. ويمثل ذلك نحو نصف استهلاك السوق من لحوم الأبقار، بينما تأتي بقية الكمية من الإنتاج المحلي والاستيراد من دول أخرى. وأكد ملحم خلال تصريحاته أن الحكومة "ستواصل سعيها لإحلال الإضراب والمنتجات الغربية محل المنتجات الإسرائيلية، وشراء الخدمة الطبية من المستشفيات العربية في مصر والأردن بدل تلك المقدمة من المستشفيات الإسرائيلية".

الدول وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. وأعلنت الحكومة الفلسطينية في التاسع من الشهر الماضي وقف استيراد المواشي من إسرائيل، التي ردت بالتحذير من "عواقب وخيمة" إذا لم تتوقف تلك الإجراءات. وهدد منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية كميل أبو ركن بلجوء إسرائيل إلى وقف إدخال المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواقها رداً على "القرار الأحادي للسلطة الفلسطينية الذي يضر باقتصاد الطرفين". ورفضت الحكومة الفلسطينية، على لسان الناطق باسمها إبراهيم ملحم التهديدات الإسرائيلية وأكدت أنها "تمسكة بحقها في تنويع مصادر الاستيراد، وفق ما نص عليه اتفاق

منحت السعودية الاقتصاد الفلسطيني أفقاً جديداً بفتح أبواب التعاون من خلال إنشاء لجنة اقتصادية ومجلس أعمال مشترك، في وقت تعمل فيه السلطة الفلسطينية على تفكيك تبعية الاقتصاد وربطه بالمغرب بالاقتصاد الإسرائيلي.

الرياض - أعلنت الحكومة السعودية أمس عن إنشاء لجنة اقتصادية ومجلس أعمال مشترك بين السعودية والسلطة الفلسطينية، بعد شهر من تحذير البنك الدولي من أن الاقتصاد الفلسطيني يواجه أزمة سيولة خانقة.

ووجرى الاتفاق خلال لقاء ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي اجتمع قبل ذلك بالعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز.

ويأتي الاتفاق على تأسيس اللجنة بعد أربعة أشهر من إعلان الإدارة الأميركية عبر جاريد كوشنير، صهر الرئيس دونالد ترامب، اقتراحاً لتقديم مساعدات اقتصادية للفلسطينيين في حال قبلوا بخطة سلام لم تتضح معالمها بعد لكنها قد لا تنص على قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية قد أكد في وقت سابق هذا العام قرب اتخاذ إجراءات "الانفكاك التدريجي" عن إسرائيل. وقال حينها إن ذلك الأمر يأتي من أجل تعزيز المنتج الوطني، ووقف التحويلات الطبية إلى إسرائيل، والانفتاح على العمق العربي، إضافة إلى خلق تنمية اقتصادية متوازنة.

وترأس اشتية خلال الأشهر الماضية وفوداً وزارية قامت بزيارات رسمية إلى كل من الأردن والعراق ومصر، سعياً لتعزيز التبادل التجاري مع هذه

البنك الدولي، السلطة الفلسطينية تواجه فجوة تمويلية تزيد عن 1.8 مليار دولار



وقد يشكل الاتفاق، بحسب كثير من المراقبين، على إنشاء اللجنة المشتركة مع السعودية مصدر دعم للاقتصاد الفلسطيني، في ظل سعي السلطة الفلسطينية لتقليل هيمنة إسرائيل على معظم النشاطات الاقتصادية والتبادل التجاري.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن الجانبين اتفقا على "إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة ومجلس أعمال سعودي فلسطيني" وذلك "استجابة لرغبة" الرئيس الفلسطيني. وكان البنك الدولي قد حذر في 19 سبتمبر الماضي من أن السلطة الفلسطينية تواجه أزمة سيولة خانقة.



اقتصاد مخنوق بالقيود الإسرائيلية